ضعف إستراتيجيات التصنيع وسياسات في الدول النامية

دراسة في الجغرافيا الصناعية

أ. الصادق محمود عبد الصادق

مقدمة

يتصور اقتصاد معظم الدول النامية باعتماده على عوائد الموارد الطبيعية المحدودة سواء كانت مصادر طاقة، أو رؤوس معدنية، أو غابية ... الخ، وذلك في تمييز الناتج المحلي الإجمالي، أو كمصدر للعمليات الأجنبية التي تستخدم لتوريد مختلف أنواع السلع والخدمات المستحقة لعملية التنمية، وعليه يصبح من الضروري إيجاد مصادر دخل أخرى جديدة تساند أو تحل محل الموارد غير المتجددة.

وعليه فإن التصنيع يعتبر أحد الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تحقق الهدف من خلال الدور الذي يلعبه هذا القطاع في عملية التنمية، سواء كمصدر للدخل ووسيلة لتوبيعه، وإمكانية تحقيق نوع من التنزويق الاقتصادي، أو كخلق فرص عمل جديدة، والمساهمة في تكوين الخبرات الفنية، ورفع معدلات إنتاجية العمل، كونه يستخدم التقنية الحديثة أكثر من غيره من القطاعات، وبالتالي فإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب الاعتماد على إستراتيجية مناسبة، وخطط وبرامج صناعية، بالإضافة إلى مؤسسات تنمية قادرة على إرشاد وتوحيد وتفكير الجهات والموارد الاقتصادية والبشرية لتحقيق النتائج المتوقعة من ذلك.

* جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم، الخمس.
تهدف هذه المقالة إلى تسليط الضوء على الاستراتيجيات والسياسات الصناعية المتعددة في الدولة، ومحاولة تقييمها، و مدى إلزامتها لتحقيق الأهداف المتوقعة منها، وذلك للعثور على أهم الصعوبات التي تواجه هذا القطاع، مع الإشارة إلى الاستراتيجيات والسياسات التي ابتعت في ليبيا، للعثور على مواطن الخلل التي انعكس بشكل سلبي على نمو وتطوير الصناعة في ليبيا، وذلك من خلال نموذج استبان تضمن العديد من الأسئلة حول استراتيجيات التصنيع وسياساته التي اتبعت في هذا القطاع، وقد وسع الاستبان على الموظفين بإدارة الدراسات والم施策رات في وزارة الصناعة والمعادن في طرابلس، وكذلك بمركز المعلومات والتوثيق الصناعي بمصراته.

أولاً: ماهية الاستراتيجية الصناعية وتحديدها

يعود أصل كلمة استراتيجية إلى اللغة اليونانية، والتي تعني الأمر Strategos، وهي عبارة عن الخطط والطرق التي توضع لتحقيق هدف معين على مدى البعيد استجابةً على التكتيكات والإجراءات الأمنية في استخدام المصادر المتاحة في المدى القصير (1)، استخدمت هذه الكلمة بعد ذلك في سياقات أو مستويات مختلفة.

منها، الاستراتيجية الوطنية، الاقتصادية، العسكرية، الصناعية، العمل، التسويق... الخ.

وبناءً على ذلك فإن المفهوم العام للاستراتيجية هو فن استخدام الموارد لتحقيق الأهداف، وعليه فإن استراتيجية التصنيع يقصد بها التصور بعيد المدى لمسار عملية التنمية الصناعية، الذي ينطلق إلى نظرة اقتصادية واجتماعية محددة للتطور، وأن الأساس في هذا الاستراتيجية هو وضع المبادئ العامة للطريقة التي يتم بها استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لتحقيق الأهداف العامة للتصنيع في أي بلد من البلدان.

ولإنجاز أي استراتيجية، لابد من توافق وتكامل كافة الخطط، كي تؤدي مجتمعة إلى تحقيق الهدف العام للسياسة، وضماناً لهذا التكامل، فقد وضع الاستراتيجية العليا أو الشاملة على قمة الهرم الاستراتيجي، واعتبرت السلطة العليا في الدولة هي المسؤولة عن وضعها وتوحيدها، والجدير بالذكر هنا أن مفهوم الاستراتيجية مرتبط بالضرورة مع

http://ar.wikipedia.org

1- شبكة المعلومات الدولية، استراتيجية، وكبيديا، الموسوعة الحرة.

أثر المساواة في الوضع الاجتماعي: تقييم المواقف الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى، دار زهران للنشر

الوزير، عمان، الأردن، 1998م، ص.222.

مجلة الجامعة الأسترالية
مفاهيم أخرى مثل السياسة والخطط والوسائل، فالسياسة هي النشاط المتعلق بتحديد الأهداف العامة للمجتمع، أما الخطة فهي مجموعة الأنشطة والإجراءات المتتابعة اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية، أما الوسائل فهي مجموعة الأدوات اللازمة لتنفيذ الخطة.

ومن ذلك نرى أن الأهداف تستلزم استراتيجية تضع أسلوباً لتحقيقها، والإستراتيجية تحتاج بدورها إلى خطة لتنفيذها، وهذه الخطة تحتاج إلى وسائل وأدوات تساعد على تنفيذها بالشكل المطلوب، ولنجاح الاستراتيجية يجب أن تكون الأهداف واقعية واضحة ومتكاملة فيما بينها، ومعتمدة على الذات قدر الإمكان، وأن تتضمن قدراً مناسبًا من المرونة لتفادي المواقف غير المتوقعة مستقبلاً.

وتتضمن إستراتيجية التصنيع مجموعة من الخيارات والتحديات التي يجب أن يحتددها المجتمع في البداية، ومن أهم هذه الخيارات مستويات التخصيص الإستراتيجية، متضمنة الخيارات التصنيع الشامل أو الإنتاجي، وكذلك توجه التنمية الصناعية، وله هو نحو السوق الداخلية أو الافتتاح على السوق الخارجي، أم هو مزيج بين الاثنين، إضافة إلى الوجه المطلوب حول هيكل ومدى الكفاءة الاقتصادية للصناعة، ومدى الأهمية المعطاة إلى مسألة التوزيع الجغرافي المتكافئ للمشارك الصناعي، أو المقايس الاقتصادية للموقع، والواحدة بين المعيارين هي التي تحدد نجاح وتطور هذه المشاريع، كما أن اختيار التقنية، وخيارات التدفقية على القطاع العام أو القطاع الخاص أو الاعتماد على الآخر، هو ما يحدد مدى نجاح هذه السياسات الصناعية من خلالها.

وعلى الهيئة الرئيسية للتخطيط أن تحدد بوضوح إستراتيجية التصنيع التي يتلبها المجتمع، حيث يتوقف هذا التحديد على طبيعة توزيع الاستثمارات على الصناعات المختلفة، مما يؤدي إلى تحديد نمط التصنيع المستقبلي في أي مجتمع، وهناك أم الورث النامى نوعين من الإستراتيجية للتصنيع، الأول النمط الفردي وهو نمط التصنيع مدفع الطلب، ويحتاج هذا النمط إلى فترة زمنية تبدأ بالصناعات الخفيفة الاستهلاكية، ثم الصناعات الوسطى، ومن ثم الصناعات الثقيلة، وكل ذلك يتوقف على وجود السوق لهذه الصناعات، أي أنه لا يمكن إنشاء أي نوع من الصناعة دون وجود الطلب الكافي لمنتجاتها.

وبيناء على قانون إنجل (2) المتعلق بمرونة الطلب الداخلية، يتضح أن زيادة متوسط دخل الفرد بعد حد معين سيترتب عليه تغيير في هيكل الطلب نحو السلع الاستهلاكية

- عمر محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النشرة العربية، بيروت، 1972م، ص 357-369.
الصناعية، بما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع، وعليه يدفع الاستثمارات بحجة الربح، وتفاعل قوى السوق إلى إنشاء هذه الصناعات، وبعد ذلك ينشأ الطلب على السلع الوسيطة لسد احتياجات الصناعات الاستهلاكية من مستلزمات الإنتاج وغيرها، وبالتالي يدفع الاستثمار إلى إنشاء هذا النوع من الصناعات، ومن ثم يدفع نحو إنشاء صناعات أدرات الإنتاج (الصناعات الثقيلة)، بعد أن ينشأ السوق على منتجات هذه الصناعة، وذلك نتيجة للتوسع في الصناعات الاستهلاكية والوسيلة، وزيادة طلبها، وهذا تمثل لاستراتيجية التصنيع وفق النظرية الاقتصادية التقليدية.

أما النوع الثاني: من إستراتيجية التصنيع فهو النمط الذي ساد في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، وهو ما يسمى بالتصنيع المخطط، أو التصنيع مُضْفوع العرض، وتكون فيه الأولوية للصناعات الثقيلة، وفيها لم توجه الاستثمارات نحو الصناعات المختلفة تحت ضغط تفاعل قوى السوق، وإنما بدأ على قواعد المخطط، ولا يعني ذلك عدم إعطاء أولويات للصناعات الاستهلاكية والوسيلة، وإنما لابد أن تكون في إطار اقتصاد يأخذ ببداية التخطيط الشامل.

وعند الحديث عن استراتيجيات التصنيع وسياسته المختلفة، فيكون الطرح إليه من عدة جوانب، وأول هذه الجوانب جانب الملكية، والتي تحدد إستراتيجية التصنيع القائمة على أسس القطاع العام أو القطاع الخاص أو الاشتراك بين الاثنين، أما الجانب الثاني فهو نوع الصناعة، وهي صناعة خفيفة أم صناعات ثقيلة، أما الجانب الثالث فهو الذي يمثل الهدف من التصنيع، وهل هو بهدف إحلال الورادات أم بهدف التصدير؟

ثانياً: خصائص عملية التصنيع في البلدان النامية

تتهم الدول النامية بالتصنيع من أجل السعي وراء زيادة الدخل القومي، ويتوقف ذلك على الاختيار المناسب للمشاريع الصناعية الناجحة، فهناك الكثير من المشاريع غير الاقتصادية في الصناعة أدت إلى ضياع رأس المال، والمساهمة في خفض معدل النمو الاقتصادي، نتيجة لأعد الاختيار المناسب لها، وبالتالي فإن الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع الصناعي أمر في غاية الأهمية، وهو ما يتصف بالقصور والضعف في الكثير من الدول النامية، مما يؤدي إلى فشل هذه المشاريع، وعدم قدرتها على الاستمرار والتطور.

كما يرجع الاهتمام الدولي النامي بالتصنيع لأجل توسيع قاعدة الإنتاج القومي
وتنويق الصادرات، بدلاً من الاعتماد على تصدير المواد الأولية والخامات المحلية، وذلك لتوفر الاستقرار في دخل البلاد من العمليات الأجنبية، مما يؤدي إلى استقرار الدخل القومي، فإذا قارنا تقلبات الأسعار بين السلع الصناعية والمواد الأولية، نجد أن السلع الصناعية أكثر استقراراً من الخامات والمواد الأولية التي تتميز بعنف التقلبات في أسعارها، وفي كميات وأحجام إنتاجها من وقت لآخر.

كما أن الدول النامية تعتنقد في كثير من الأحيان، أن إنتاج السلع الصناعية محلياً يساعد على توفير النقد الأجنبي، ولكن ذلك قد يؤدي إلى استيراد العديد من المواد الخام، ومستلزمات الإنتاج، مما يؤدي إلى وقوع هذه البلدان ضحية لهذا الاعتقاد. ويشكل ضغطًا كبيرًا على ميزان المدفوعات، وعليه فطالما لا يوجد لهذه الدول صناعات متقدمة للمواد الواسعة، ومستلزمات الإنتاج المختلفة، فإنها سوف تقوم باستيرادها من الخارج، وذلك لا يساعد على توفير النقد الأجنبي.

ومن الأسباب التي تؤدي بالدول النامية إلى الاهتمام بالتصنيع هو هدف التقليل من نسبة البطالة بنوعها الظاهرة والمخفية، إلا أن استيراد هذه الدول على إشارة الصناعات ذات التقنية العالية من الدول المتقدمة، وهي تقنية كثيرة استخدام رأس المال وقبلة البال العامرة، يترتب عليه عدم وجود حلول لمشكلة البطالة، وارتفاع نسبة البطالة المخفية في هذه البلدان.

ومن الأسباب الواضحة التي تؤدي إلى اهتمام الدول النامية بالتصنيع هو محاولة إيجاد سوق مملح لأستغلال خاماتها، وذلك بدلاً من تعرضها للضياع أو عدم الاستغلال، ومع ذلك فإن الانتصاب المناسب للمشاريع الصناعية والاستغلال الاقتصادي الأتبر للخامات المحلية من شأنه أن يساهم في زيادة الدخل القومي، وتعزيز هذا الاقتصاد بشكل مناسب.

ثالثًا: الصعوبات المؤثرة على استراتيجيات التصنيع وسياسات إنتاج الدول النامية

بالرغم من تنفيذ هذه الدول للكثير من المشاريع الصناعية، إلا أن اقتصادها لا يزال يعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الأولية، وعليه فلا يزال أكثر من 70٪ من

3- محمد محمود إسماعيل، اقتصادات الصناعية والتصنيع مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997م، ص.2-5.
سكان هذه البلدان يشكلون أو مرتبطين بالزراعة، بينما لا تتجاوز نسبة المشتغلين بالتصنيع في هذه الدول نحو 16%.(4)

وبالرغم من وجود الإمكانات المتواضعة لقيام التصنيع وتطوره في معظم البلدان النامية، إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي تعرّض لها في توجها إلى التصنيع، تتمثل في الظروف الطبيعية القاسية والصعبة التي تحيط ببعض البلدان، بينما يرجع البعض الآخر إلى الظروف البشرية، والتي تتمثل في الطرقات والأساليب التي تدار بها التنمية الصناعية، والمنشآت في استراتيجيات التصنيع، وسياسات التوزيع، وكيفية تطبيقها في هذه الدول، ويمكن أن تغطي هذه الصعوبات في النقاط التالية:

1. قلة رأس المال المستمر في التصنيع سواء كان داخلياً أو خارجياً، وكذلك التوزيع غير العادل للاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية، وذلك بسبب الركود إلى المبادرة الفردية، وترك الضمان لقوى السوق، والاحتكام في توزيع الاستثمار الصناعي إلى عامل الربح، كما أن قلة أو نقص الخبرة الفنية والإدارية، وغياب العقلية الاقتصادية، وخاصةً في الدول الأفريقية، وبعض الدول الآسيوية والاتينية، والعديد من الدول العربية من الأمور التي زادت من هذه الصعوبات.

2. ضيق السوق المحلي، وعدم القدرة على المنافسة في السوق الدولي، فانخفض متوسط دخل الفرد في الدول النامية نتيجة لضعف نمو الدخل القومي، وهو نتيجة طبيعية لعجز هذه الدول عن استغلال طاقاتها ومواردها المتاحة، مما يزيد من إشكالية هذه الدول وطموحاتها في التصنيع والتنمية.

3. ارتفاع درجة التقنية المستمرة، والذي يعني تكثيفاً لتعصر رأس المال مقارنةً بتعصر العمل، وهو ما يتعارض مع طبيعة أوضاع الدول النامية الفقيرة، مما يزيد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول المعتمدة عليها، وتحلله لأبعاد التكنولوجيا المستدامة يوماً بعد يوم.

4. العدوان التوازن في كثير من الدول النامية بين الموارد الطبيعية وإمكانات التصنيع من ناحية، وحجم السكان وتوفر الأيدي العاملة من ناحية أخرى، فهناك العديد من البلدان النامية يزيد سكانها زيادة كبيرة بالنسبة للإمكانات والموارد الاقتصادية، ₴  

- صبحي قنوص، أزمة التنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدنة العالم الثالث، الدار الدولية للإفريقيات الثقافية شم. م، القاهرة، 1999م، ط2، ص235-242.

مجلة الجامعة الأسترالية
وهذا يشكل عقباً على عائق التنمية الاقتصادية بصورة عامة في مثل هذه الدول، بينما تفتقر بلدان أخرى إلى الأيدي العاملة الوطنية، لتحقق التنمية الاقتصادية، وبالتالي تحتاج إليها من الخارج، وهذا يشكل نقلاً أيضاً على مسيرة التنمية الصناعية والتصنيع، كما أنها زيادة السكانية الكبيرة التي تواجهها الدول النامية زادت من الضغط على مواردها الاقتصادية زيادة على أعباء التصنيع الباهظة.

5. إقامة الصناعات الوطنية المختلفة تحت شعار الاكتفاء الذاتي ب المتعلقات واسعة في مجال التصنيع، وعدم التركيز على الصناعات المكملة للصناعات الأساسية، وذلك بهدف الإسهام في إقامة عدد من الصناعات الأساسية في وقت واحد، دون إتباع الخطوات التدريجية في التصنيع، بعكس الدول الصناعية، مما أدى إلى حدوث اختلال في عمليات التصنيع ذاتها، وذلك فإن التقليل من قيمة الموارد من المواد الخام والآلات وقطع الغيار ومستلزمات التشغيل، أدى إلى وجود العديد من المشكلات، بعد تشغيل هذه المصانع، نتيجة لاختطافها لهذه المستلزمات، وكان من الممكن التخفيف من هذه المشكلات لو أن خطط التنمية كانت أقل طموحاً بأن ركزت على إنشاء عدد أقل من الصناعات مع إقامة مجموعة من الصناعات المكملة لهذه الصناعات الأساسية.

6. التوجه الاقتصادية الكاملة التي تحكم واقع الدول النامية، وعدم تكافؤ العلاقات بين الدول الصناعية المتقدمة وهذه الدول، نتيجة لفترات الاستعمار التي تم فيها نهب موارد وخبرات هذه الدول، ومحصلة ذلك أن صادرات الدول النامية لا تتجاوز المواد الأولية ذات الأسعار المنخفضة والرهيبة، مقابل إيراداتها من الدول الصناعية، وما تشكله من أعباء على خطط وبرامج التصنيع في هذه الأطراف، نتيجة لضعف الباكر الإنتاجية وقوة التراكم الرأسمالي والضغوط الداخلية، بالإضافة إلى الضغوط الخارجية، وبالتالي يعود ذلك على النشاط الاقتصادي بالقصر والتدخل في الدول النامية.

وبالإضافة إلى كل ذلك فإن تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واضطراب العلاقات الاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي، وتدني حصة الدول النامية من تقسيم العمل الدولي، جعل من هذا العصر مرحلة لاندماج الأسواق المحلية

5- قاسم ناجي كام، استراتيجيات التصنيع في الدول النامية ... الت الناجي والدروسو، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، العدد (11)، 1996، ص 32-73.

العدد 27، السنة 9
ضعف استراتيجيات التصنيع وسياسات في الدول النامية

في سوق عالمية واحدة تحكمها احتكارات وطمع الدول الكبرى للاستثمار بأكبر الحجس والأرباح على حساب الدول الأخرى، ومن بينها الدول النامية، وكمل تلك الظروف المذكورة تتفح حائلاً في طريق التنمية الاقتصادية، وتجعل من تحقيق الأهداف التنموية مهمة صعبة للغاية في هذه الدول.

وعن الصعوبات التي تتفح في طريق استراتيجيات التصنيع وسياسات في ليبيا فهي بالتأكيد لا تختلف كثيراً عن غيرها من الدول النامية، فالإضافة إلى نقص بعض الموارد الاقتصادية مثل المياه والمساحات الصالحة للزراعة، والعديد من المواد الطبيعية الأخرى، هناك أيضاً نقص القوى العاملة بأشكالها، وفي مختلف المجالات الصناعية، كما أن ضيق السوق المحلي، وارتفاع الكلف الاستهلاكية للمشاريع الصناعية مما يؤدي إلى احتلال هيج الكلاف الأعماق، وانخفاض مستوى التشغيل، والذي يدوره يعكس على الأعراس المحددة إدارياً، وبالتالي إلى الخسائر المحققة لعديد من هذه المشتقات، وخاصة تأثيرة المقطع العام.

ومع هذه المشاكلات أيضاً تدني مستوى الإنتاج والمقارنة مع الإمكانيات والطاقات المتاحة، كما أن ضعف روح الانضباط الإداري، يعكس بشكل واضح على الإنتاج لهذه المشتقات، بالإضافة إلى اعتماد معظم الدول النامية النتاجية على هذا المصدر الذي خلق نوعاً من الانكماش والترافع، مما أضرع من الدرون لبذل الجهود اللازمة والمثمرة لمواجهة متطلبات التنمية، وخلق مصادر جديدة ومتقدمة، وهذا ما يفسر عزوف معظم الشباب عن ممارسة الأعمال الخدمية والمهن التي من شأنها تقلص نسبة الاعتماد على العمالة الأجنبية، الأمر الذي يشكل هدراً مستمراً لجزء من الدخل الوطني والعمالة الأجنبية، أو يفرض على الدولة مواجهة هذه المشكلات، كما أن غياب النظام الفعال للمؤسسات، وتنمية المهارات والابتكارات من الأمور التي تعيق التنمية وتطوير القطاع الصناعي.

إن معظم هذه العقبات تترك آثاراً سلبية على كفاءة استخدام الموارد، كما أنها تؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، الأمر الذي يدفع إلى الإسراع بمعالجة هذه المشاكل والمกกولات، وإتباع استراتيجيات وسياسات اقتصادية ملائمة، وتهيئة البيئة التنموية المناسبة لتحقيق الهدف المذكور، واستخدام الاستراتيجيات والسياسات الملائمة يمثل جزءاً حيوياً من متطلبات تحقيق التنمية الصناعية المشروعة.
رابعاً: السياسات الصناعية المتصلة بهيئة الدول النامية

قبل التطرق إلى أنواع هذه السياسات ينبغي أن نتعرف على ما هي هذه السياسات الصناعية، فهي عبارة عن المنظومة المتصلة من الإجراءات والمعايير والمبادئ التي توضع من قبل الدول لتنظيم وتشجيع المبادرات الصناعية، وتطورها ضمن إطار الاقتصاد الوطني، وذلك ليس بالأمر السطحي، ولابد لهذه السياسات من السياق والوضوح والقابلية للتطبيق، وعدم التعارض في تحقيق الأهداف المرسومة للتنمية الصناعية.

وعله فإن التطبيق المستمر من قبل الأجهزة الرسمية التي تقوم بهذه المهمة، أمر ضروري لتجنب التضارب الذي قد يحصل في تحقيق هذه الأهداف.

وتبدأ هذه السياسات بتطوير الدولة في ملكية التصنيع، وهل هو قطاع عام أم قطاع خاص، أو مشترك بين الأوائل، وكل نوع من هذه الأنواع له مميزات وعيوب، لكن مهمة الدولة هو وضع المنظومة المذكورة لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، وتقديم أنواع الحوافز والتشجيع، كالإعانات من الضرائب والرسوم المختلفة، وتقديم التمويل اللازمة للنشاط الصناعي، إلى جانب تقديم الخدمات الأساسية المختلفة لتكافيف رمزية، وهناك العديد من السياسات الصناعية الأخرى مثل سياسة التنظيم الصناعي والترخيص، وسياسة الرقابة على الجودة والنوعية، وسياسة التنسيق، وسياسة الإدارة الصناعية، وسياسة تأهيل وتدريب القوى العاملة وتحقيقها .. الخ.

وينبغي هنا أن نشير إلى أن كل دولة من الدول النامية تتبني ظروفها الطبيعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية عن الأخرى، وبالتالي تختلف السياسات والاستراتيجيات بين هذه الدول لتحقيق العملية الصناعية، وتطبيق السياسات فيما بينها، إلا أن هناك عدد من الأمور التي تؤدي إلى ضعف هذه السياسات، وبالتالي تحقيق الأهداف، ومن هذه الأمور اختيار المشاريع الصناعية غير الاقتصادية، وذلك لاعترابات سياسية واجتماعية، مثل مصاعب السيارات والصناعات المعمارية والعسكرية .. وغيرها، فمثل هذه المشاريع لا تناسب ظروف الكثير من البلدان النامية، وإمكانية الفشل، بالإضافة إلى ضيق أسواقها المحلية، أضف إلى ذلك مستلزمات الإنتاج والخبرة الفنية، مما يعكس سلباً على استمرار وتطور هذه الصناعات.

كما أن إتباع سياسة فرض الضرائب المجحفة على السلع المستوردة، وذلك تحت شعار حماية الصناعات الناشئة، يؤدي إلى الأضرار بالمستهلك بسبب الأسعار
المرتفعة، والسلع الرقيقة للصناعات غير الاقتصادية والطفلية التي تستمر في هذه الظروف، كما أن المبادلة في تطبيق سياسة الاقتصاد الذاتي في الدول النامية كثيرة ما يترتب عليه إقامة مشروعات غير الاقتصادية ذات تكلفة عالية، بالإضافة إلى أن العديد من المشاريع الصناعية غير الاقتصادية التي تقوم بها البلاد النامية، ترجع إلى عدم إدراك ما يناسب هذه البلاد وظروفها، وخاصة البلدان الصغيرة والفقيرة.

كذلك فإن بعض المشاريع الصناعية تناسب مرحلة اقتصادية معينة نتيجة لصغر حجم أسواق هذه الدولة، وبعضها الآخر يحتاج إلى مستوى رفيع من التقدم التقني والمهارة، وكذلك تواجد عدد كافٍ من المشروعات والخدمات المكملة، وبالتالي فهي تناسب بلاداً وصلت إلى مرحلة صناعية معينة، والمقصود هنا هو قيام المشاريع التي تناسب درجة النمو الاقتصادي والصناعي في هذه الدولة بشكل تدريجي، كما أن العدد من الدول النامية تورط في إنشاء بعض المشاريع بحجة توفر المواد الخام محلياً، إلا أن هذه الدول تستخدم بفضل هذه المشاريع نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج، ونسبة المواد الخام...

ولبياناً كثيرة من الدول النامية لجأت إلى استخدام العديد من السياسات لتنمية وتطوير الصناعة، أو تحقيق الأهداف المرسومة للتنمية الاقتصادية ضمن الإستراتيجية المعتمدة، والخط المرسومة للتنمية، وذلك باستخدام الوسائل المباشرة وغير المباشرة لتحقيق ذلك الغرض، فبدأت في هذا المجال منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، في ميدان الاستثمار الصناعي المباشر، من خلال إقامة وإداره المشاريع الصناعية ضمن إطار القطاع العام، الذي اعتبر هو الأساس المعول عليه في تلك الظروف، حيث مثلت استثمارات القطاع العام في هذا المجال ما يزيد عن 95%(6) من إجمالي الاستثمارات الصناعية، ولم يتم إشراك القطاع الخاص في ذلك إلا بعد منتصف الثمانينيات، حيث تم إبرام سياسات جديدة لتشجيع القطاع الخاص والمشاركة نتيجة لمشاكل التي تعرضت لها صناعات القطاع العام، والتي انعكست على أداء القطاع الصناعي والاقتصاد ككل.

وقد أدت هذه الظروف في ليبيا إلى ارتفاع الكلف الإنتاجية، وتدهور الكفاءة الاقتصادية، وتدني مستوى الزيادات الإنتاجية، وترتب على سوء الإدارة وضعفها في هذا

6- اللجنة الشهبية العامة للتخطيط والمالية، استراتيجيات وسياسات التصنيع الملائمة في الجمعية، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراتة، 1994م، ص 16.
القطاع تنفيذ العديد من المشاريع بصرف النظر عن مرودها الاقتصادي، وتمويل مشروع خاسرة على أمل نجاحها لاحقًا، وضعف الرقابة على هذه المشاريع، وسوء استغلال الموارد، وهرع ثروة المجتمع في مشروع لا عائد منها، ولا تستطيع استغلال طاقاتها الإنتاجية بشكل مقبول، مما حمل ميزانية الدولة عبء هذه الخسائر، وارتفاع حجم الإعانات التي تقدمها الدولة لهذه الصناعات البسيطة، ظهور استمرار العجز في الميزانية العامة، وتراكم الدين العام، وظهور العجز في ميزان المدفوعات، وتأكل الاحتياطي من العملات الأجنبية، الأمر الذي دعا الدولة إلى تغيير هذه السياسات في الفترات الحالية، والتوجه نحوية تمليك هذه المشروعات، والاتجاه إلى الخصخصة في هذا القطاع.

وبناءً على كل ذلك، أتضح لنا العديد من الأمور حول كيفية وضع هذه الاستراتيجيات وكيفية تطبيقها، وantityبتها للوصول إلى الأهداف الموضوعة لأجلها من خلال استثناء الدراسة، حيث كان من أهم عوامل قيم التعريفي الصناعي التي اعتمدت عليها، واسيدي هذه السياسات هو وجود المادة الخام، وكذلك تلبية احتياجات السوق المحلي، بينما جاء عامل توفر مصادر الطاقة والطرق والمواصلات في المرتبة الثانية، إلا أن عامل القوى العاملة جاء في مرتبة متأخرة من الأهمية، وهذا ما يزيد من مشكلات الصناعة في الدولة النامية، ومن الغرض من كل ذلك هو إحداث تنمية مكانية وبحث عن بدائل للنفط، وهذه أمني وتطورات كبيرة، وغير محدودة تحتاج إلى استثمارات كبيرة، والجدول التالي يؤكد ما تم ذكره.

جدول رقم (1)

<table>
<thead>
<tr>
<th>عوامل قيم التنمية الصناعية التي اعتمدت عليها وضعى إستراتيجية التصنيع وسياساته في ليبيا</th>
<th>القيمة المئوية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>وجود المادة الخام المحلية</td>
<td>24%</td>
</tr>
<tr>
<td>تلبية احتياجات السوق المحلي</td>
<td>24%</td>
</tr>
<tr>
<td>توفر مصادر الطاقة</td>
<td>19%</td>
</tr>
<tr>
<td>توفر القوى العاملة الصناعية</td>
<td>14%</td>
</tr>
<tr>
<td>توفر شبكة الطرق والمواصلات</td>
<td>19%</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع</td>
<td>100%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الدراسة الميدانية، نتائج الاستبيان

العدد 12 السنة 9 465
كما أن من بين الأسّس الإستراتيجية التي اعتمدت عليها ودعي هذه السياسات أيضاً تجديد القطاع الصناعي، هو وضع إستراتيجية عامة للتنمية الاقتصادية، وكذلك بهدف تطوير المستوى المعيشي والرفاه الاجتماعي، وكذلك لوجود الموارد الطبيعية والبشرية، أما بالنسبة لهدف تشكيل طبيعة البرامج والمشاريع المطلوبة للنهوض بالاقتصاد المحلي فكانت بأكل النسب كما في الجدول التالي:

جدول رقم (2)
الأسس الإستراتيجية التي اعتمد عليها ودعي السياسات الصناعية في ليبيا

<p>| | | |</p>
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>البيان</td>
<td>%</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>وضع إستراتيجية عامة للتنمية الاقتصادية</td>
<td>28.6</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>تشخيص طبيعة البرامج والمشاريع المطلوبة للنهوض بالاقتصاد المحلي</td>
<td>14.2</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>تطوير المستوى المعيشي والرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع</td>
<td>28.6</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>وجود الموارد الطبيعية والبشرية</td>
<td>28.6</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>مجموع</td>
<td>100</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الدراسة الميدانية، نتائج الاستبيان

وعن قيام الصناعة وانتشارها في البلاد، وما إذا كان ملباً للحتياجات المحلية فقط، كانت نسبة من أفراد بذلك نحو 80% بين أفراد السكان، بينما النسبة الباقي كانت إجاباتهم متنوعة، أما أهداف الاستراتيجيات والسياسات السابقة من وراء قيام الصناعة في المناطق المختلفة، فكان تشكيل المنطقتين النائية النسبة الأكبر في هذه الأهداف، مما جاء هدف تحقيق التوازن الديموغرافي بين المناطق في المرتبة الثانية، وكذلك جاء هدف تحقيق التوازن بين المناطق المتباينة في مواردهما، وكذلك هدف الهجرة العكسية من المدن إلى الضواحي بعد ذلك، وأخيراً جاء تشكيل من المشاكل داخل المناطق الحضرية كما في الجدول التالي:

مجلة الجامعة الأسرية
جدول رقم (3)

أهم الأهداف من وراء نشر الصناعة وتسميتها في مناطق البلاد

<table>
<thead>
<tr>
<th>البيان</th>
<th>النسبة المئوية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تنمية المناطق النائية</td>
<td>28</td>
</tr>
<tr>
<td>الهجرة العكسية من المدن إلى الضواحي</td>
<td>16.6</td>
</tr>
<tr>
<td>التخفيف من المشاكل داخل المناطق الحضرية</td>
<td>11.1</td>
</tr>
<tr>
<td>تحقيق التوازن الديموغرافي بين المناطق</td>
<td>27.7</td>
</tr>
<tr>
<td>تحقيق التوازن بين المناطق المتباينة في مواردها</td>
<td>16.6</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع</td>
<td>100%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الدراسة الميدانية، نتائج الاستبيان

ومن خلال الجدول التالي نستطيع التحقق من صحة ما ذكر سابقا، وذلك بواسطة السؤال عن دور الصناعات المنتشرة في المناطق المختلفة من البلاد. كما يلي:

جدول رقم (4)

دور الصناعات المنتشرة في المناطق المختلفة من البلاد

<table>
<thead>
<tr>
<th>البيان</th>
<th>%</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تحقيق الاكتفاء الذاتي في السوق المحلي فقط</td>
<td>35.7</td>
</tr>
<tr>
<td>منافسة السلع الأجنبية داخلية وخارجياً</td>
<td>14.3</td>
</tr>
<tr>
<td>إيجاد بدائل أخرى غير النفط</td>
<td>21.4</td>
</tr>
<tr>
<td>تنمية المناطق الفقيرة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق</td>
<td>28.6</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع</td>
<td>100%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: الدراسة الميدانية، نتائج الاستبيان

من خلال المؤشرات السابقة، تؤكد أن دور هذه الصناعات الناشئة في المناطق المختلفة من البلاد، يتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي في السوق المحلي فقط. أن النظرية كانت محدودة لغطية السوق المحلي فقط، وكانت نسبة من أشد ذلك هي الأولى، بينما جاء الدور الثاني لهذه الصناعات في تنمية المناطق الفقيرة، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق، وهذا ما يؤكده ما ذكر حول خصائص التصنيع في الدول النامية بصفة عامة، وجاء بعد ذلك دور هذه الصناعات في إيجاد البدائل الأخرى.
ضعف إستراتيجيات التصنيع وسياسات يغهد الدول النامية

علي جمعة

غير النفط، بينما جاءت المنافسة في آخر الأدوار لهذه الصناعات.

وفي سؤال آخر، إذا أخذ في الاعتبار، الآن الآثار المترتبة على نوعية الصناعات المختارة في أي إقليم من البلاد على البيئة المحيطة، جاءت النسب الإيجابية نحو 60%، بينما النسبة السلبية نحو 40%، وهم من أدركوا عدم الأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على نوعية الصناعات المختارة في أقاليم البلاد المختلفة، وهذا يزيد من المشكلات التي تسبب بها الصناعة على البيئة، وبالتالي على استراتيجيات التصنيع وسياسات её المختلفة، مما يكلف هذه الصناعات الأعباء الكبيرة عليها من أجل معالجة الآثار الضارة على البيئة.

كذلك ومن السياسات المتبعة لمعالجة الآثار الضارة للصناعة في الوقت الحاضر، اتضح أن نسبة 60% بين أفراد العينة هم من أدرك بوجود هذه السياسات لمعالجة الآثار الضارة للصناعة، بينما أدرك 40% أو بعض هذه السياسات، وقد كان معظم هذه السياسات هو إلغاء الصناعات الملتوة للبيئة بمعالجة مخالفتها، وكانت هذه السياسة بنسبة 50%، بينما تعاونت سياسات إضافة التقنيات الحديثة، وتغيل هذه الصناعات بعيداً عن المجتمعات السكنية والمناطق الزراعية بنسبة متساوية لكلهما، وهي 25% لكلهما، وهذا إذا كانت هناك استراتيجيات وسياسات مستقبلية للتنمية الصناعية في ليبيا، اتضح أن 60% بين أفراد العينة هم من أدركوا ذلك، بينما 40% نفا وجود هذه الاستراتيجيات والسياسات المستقبلية للتصنيع في البلاد.

وخلاصة القول أن أهم مظاهر الاقتصاد الليبي هو اعتماده على عائدات تصدير النفط الخام، وتمت الاستفادة من هذه العائدات في تنفيذ خطط التنمية منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وكذلك البرامج التنموية التي طبقت بعد ذلك منتصف الثمانينيات، وقد تضمنت الاستراتيجيات السابقة العديد من الأهداف منها سياسة إجلاء الورادات، وذلك لتحقيق الأكتفاء الذاتي، وإنشاء الصناعات المختلفة، والتي اعتمدت في معظمها أيضاً على عائدات النفط الخام في توفير مستلزمات التشغيل اللازمة لها، وكل ذلك زاد من أعباء تحمل ميزان المدفوعات من النقد الأجنبي لكي تستمر هذه الصناعات.

وبالتالي واجه القطاع الصناعي العديد من المشاكل، وخاصة منذ عام 2000م، فرضت النتوءات الاقتصادية الجديدة، والتي كانت واضحة في إطار الخطط 2001-
وتنسب من ذلك العديد من النقاط والتي كان لها التأثير السلبي على استراتيجيات التصنيع وسياسات في ليبيا ومنها مايلي:

1. انخفاض الاستثمارات الصناعية، مما أدى إلى تخلف هذا القطاع، وعدم تنفيذ مشاريع جديدة أو تطوير القائم منها.

2. انخفاض قيمة الإنتاج مقارنة بالطاقات التصنيعية للكثير من المصنعين، مما يشير إلى الضعف العام لمستوى التشغيل بهذا القطاع.

3. عدم الاهتمام بتنفيذ برامج الإصلاح والتطوير، مما أدى إلى زيادة هذا الضعف لخطوته الإنتاج، وارتفاع عدد ساعات التوقف، ونسبة الفاقد في الإنتاج نتيجة لذلك.

4. عدم الاستقرار الإداري، وانبعاس الأساليب التقليدية في الإدارة، وكثرت عمليات الإلغاء والدمج، أو نقل التعبئة لهذه المؤسسات، وكذلك الصناعات التي رافقت عملية تملك الشركات والمنشآت الصناعية العامة، والتحول إلى الخصخصة، إضافة إلى أن هناك العديد من الصناعات لأراز متوشقة إلى حد الآن.

5. تركز الصادرات الصناعية الليبية في بعض المنتجات، مثل الحديد والصلب، ومنتجات مجمع أبي كميان الثيكوا، والتي تتأثر وأنخفاض حجمها، نتيجة للمشاكل المذكورة التي يمر بها القطاع.

6. انخفاض عدد العمالة التي يتم توظيفها في هذا القطاع خلال الفترات الأخيرة، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم تنفيذ مشاريع جديدة إلا بنسبة محدودة، إضافة إلى العمالات الزائدة عن الحاجة في الكثير من المصنعين.

7. من الأسباب التي أدت إلى ضعف هذا القطاع أيضًا، انخفاض سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية الأخرى، بشكل الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي، خاصة وأن معظم الشركات الصناعية تعتمد على استيراد
من خلال كل ذلك يمكننا في هذه الدراسة الإدلاء ببعض التوصيات في ظل المعطيات الجديدة، والتي تركز على تحقيق تغيير جوهري في هيكل الاقتصاد الوطني والإستراتيجية العامة لقطاع الصناعة في ليبيا كما يلي:

1. يجب التركيز على إستراتيجية إنشاء الصناعات التي تتصف بمقومات التطور والنمو، ويمكنها من المنافسة داخلياً وخارجياً، بدلاً من استراتيجية التصنيع التي تستند على الانتشار الواسع للصناعات، وما ينتج عنها من مشكلات أشترانا إليها سابقاً.

2. إيجاد الطرق الحديثة للاستفادة من الطاقات الإنتاجية المعطاة، وإعادة تشغيلها وفق منظور اقتصادي.

3. الإسراع والمشاركة في برنامج توعية قاعدة الملكية، ومراجعة كافة السياسات الصناعية والوسائل المتاحة، وتعديلها بما يناسب مع هذا التوجه ونجاحه.

4. المبادرة إلى تفعيل برامج وسياسات حماية الصناعات المحلية المختارة لفترات محدودة وغير مبالغ فيها، إلى أن تصبح قادرة على المنافسة في الوقت الذي ترفع فيه القيود على السلع المستوردة.

5. الاهتمام الكبير بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية المستدامة من جميع الجوانب، وتقدير كافة البيانات، وتشجيع مساهمة رأس المال الأجنبي في عمليات الاستثمار والتشغيل المشترك، وكل ذلك يضمن استمرار وتطور هذه المشاريع مستقبلاً، مع التركيز على الجانب الطبيعي والبشري، وحماية من مخلفات هذه الصناعات، وهذا يشير إلى ضرورة وجود الرأي الجمهوري في هذه الدراسات للحفاظ على صحة وسلامة البيئة.

6. العمل على إنشاء واستكمال المدن والمناطق الصناعية المتكاملة، وتشجيع المستثمرين المحلي والأجنبي على الاستثمار في هذه المناطق، والاستفادة من تجارب الدول الصناعية التي سبقت في هذا المجال، وبالتالي فإن شأن كل ذلك أن يحقق استراتيجيات صناعية مناسبة لمشكل هذه الدول، مع متابعة هذه الاستراتيجيات والسياسات الصناعية لتلافي الصعوبات التي تنشأ أثناء تنمية هذا القطاع وتطويره.
ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة في هذه المناطق.

وقد اتجهت العديد من البلدان النامية، وحتى المتقدمة إلى دعم الصناعات الصغيرة، وتمكنها من لعب دورها في تحقيق أهداف التنمية، إلى جانب معالجة مشاكل ارتفاع تكاليف اليد العاملة الارتكازية للمشاريع الكبيرة لتحسين اقتصادياتها، وستمرار عملية التنمية والتطور، والانتقال من مرحلة الإنتاج للسوق المحلية إلى مرحلة الإنتاج للتصدير، ويجبر معالجة المشاكل والمعوقات التي تقف في طريق التصنيع في هذه الدول، وإتباع استراتيجية وسياسات اقتصادية قناعية وتهيئة البيئة التنموية المناسبة لتحقيق الأهداف المرغوبة، وبخلاف ذلك يكون من الصعب الاعتماد على القطاع الصناعي ليلعب الدور المؤثر في إستراتيجية التنمية، وقد يمثل استمرار الأوضاع الحالية في كثير من الدول النامية، ومن بينها ليبيا إلى هدر كبير للموارد الاقتصادية، التي يمكن أن توجه إلى مجالات استثمار بديلة لتحقيق الأهداف التنموية بشكل أفضل.

وأخيراً فإن المعضلة الأساسية التي تواجه الدول النامية في مجال سياسات التصنيع الحالية هي الكيفية التي توجه بها هذه السياسات لتحقيق زيادة في نمو الصناعات المعوضة عن الاستيراد، مع ضمان تحقيق تحسين وتوسيع الصناديق الصناعية، وتحقيقاً لهذه الأهداف لابد من إعادة النظر في السياسات المتبعه للتصنيع بشكل شامل، وإجراء التعديلات المطلوبة لجعلها أكثر فعالية لتحقيق النمو ورفع الكفاءة الاقتصادية للصناعة في هذه البلدان.
المراجع

1. محمد أزهر السماك، اقتصادات المواقع الصناعية وتقسيم المشروعات ودراسة الجدوى، دار زهران للنشر والتوزيع، عماني الأول، 1998م.
2. عمر محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972م.
3. محمد محمود إسماعيل، اقتصادات الصناعة والتصنيع مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997م.
4. صبحي قوصو، أزمة التنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، المدار الدولي للاستثمار الثقافية، القاهرة، 1999م، ط.2.
5. قاسم ناجي كاظم، استراتيجيات التصنيع في الدول النامية .. النتائج والمدروس، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، العدد11، 1996م.
6. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، استراتيجيات وسياسات التصنيع الملائمة في الجمهوريات، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، 1994م.
7. شبكة المعلومات الدولية، إستراتيجية - كيبيديا، الوسائعة الحرة.


المجلة الأمريكية للعلوم الاقتصادية